الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

بيان صحفي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع المؤسسي بالأسعار الجارية 2001-2002

يعرض هذا الإعلان الصحفي تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع المؤسسي بالأسعار الجارية، لإعطاء صورة واضحة حول كيفية توزيع الاقتصاد الفلسطيني بين القطاعات الاقتصادية الخمسة الواردة في نظام الحسابات القومية SNA93 الصادر عن الأمم المتحدة، وهي: قطاع المؤسسات غير المالية، قطاع المؤسسات المالية، القطاع الحكومي، قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية و قطاع الأسر المعيشية.

حقق **القطاع العائلي** أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث ساهم بما نسبته 46.9% عام 2002، بالمقارنة مع 42.9% في2001، ويتضح من ذلك اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المشاريع والمؤسسات الصغيرة والملكية العائلية. تلاه **قطاع الشركات غير المالية** الذي احتل المركز الثاني في المساهمة النسبية حيث وصلت خلال الأعوام 2001، 2002 إلى 26.5% و22.6% على التوالي. وقد حل **القطاع الحكومي** ثالثا بمساهمة نسبية وصلت إلى 22.0% خلال العام 2001 و21.5% خلال العام 2002. أما على صعيد **قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية** فقد حافظ هذا القطاع على نفس مستوى المساهمة من الناتج المحلي الإجمالي حيث وصلت في عام 2002 إلى 5.1% محققا نموا عن عام 2001 التي كانت نسبة المساهمة فيه 4.5%. وأخيرا ساهم **قطاع الشركات المالية** بنسبة بلغت 3.9% عام 2002 بالمقارنة مع 4.1% في عام 2001.

كما أظهرت النتائج مساهمة **القطاع العائلي** بإجمالي القيمة المضافة لنشاط الزراعة، وما يزيد نسبته عن 70.0% من مجموع القيمة المضافة التي حققها نشاط الإنشاءات خلال العامين 2001، 2002. بينما ساهم بنسبة 71.0% من إجمالي القيمة المضافة التي حققها نشاط تجارة الجملة والتجزئة. كما ساهم هذا القطاع بالنسبة الأكبر من مجموع القيمة المضافة للأنشطة العقارية والايجارية والتجارية حيث وصلت نسبة مساهمته إلى 94.8% في عام 2002 بعد أن كانت مساهمته 91.7% في عام 2001. وبالمقابل فقد كان نشاط التعليم صاحب نسبة المساهمة الأقل لهذا القطاع بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة قطاع الأسر المعيشية فيه 3.0% خلال العامين المذكورين.

أما على صعيد **قطاع الشركات غير المالية**، فقد ساهم هذا القطاع في عام 2002 بما نسبته 50.6% من إجمالي القيمة المضافة التي حققها نشاط التعدين، الصناعة التحويلية وإمدادات المياه والكهرباء في حين كانت قد وصلت هذه النسبة إلى 59.3% عام 2001، تلاه نشاط النقل والتخزين والاتصالات الذي ساهم فيه هذا القطاع بنسبة 50.6% في عام 2001 ارتفعت إلى 54.2% في عام 2002، وأخيرا بلغت مساهمة قطاع الشركات غير المالية نسبة 100% للشركات المملوكة للقطاع العام وذلك خلال العامين المذكورين.

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى ارتفعت المساهمة النسبية **للقطاع الحكومي** بشكل ملحوظ بين القطاعات الاقتصادية الخمسة، حيث تركزت مساهمة القطاع الحكومي في نشاط الإدارة العامة والدفاع بنسبة تغطي إجمالي القيمة المضافة لهذا النشاط، تلاه نشاط التعليم الذي بلغت نسبة مساهمة القطاع الحكومي فيه 52.7% و52.6% خلال الأعوام 2001، 2002 على التوالي. تلاه نشاط إمدادات المياه والكهرباء حيث ساهمت الحكومة بنسبة 48.4% من إجمالي قيمته المضافة خلال العام 2002 بينما كانت 37.9% في عام 2001، وفيما يخص نشاط الصحة فقد بلغت مساهمة

القطـــاع الحكومـــي مـــن إجمالي القيمة المضافة لهذا النشاط خلال الأعوام 2001 و2002 (33.1% و35.2%) على التوالي.

فـــيما تراجعـــت القـــيمة المضـــافة **لقطاع الشركات المالية** بـــ11.8% ما بين 2001 و2002 على مستوى الأراضي الفلســـطينية. وأخـــيراً تركزت مساهمة **قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية** في نشاطي التعليم والصحة، حيث ساهم هذا القطاع بنسبة 39.2% من إجمالي القيمة المضافة لنشاط التعليم خلال العام 2002 محققا نموا عـــن عام 2001 الذي بلغت نسبة المساهمة فيه 34.5%. وفيما يخص نشاط الصحة والعمل الاجتماعي خلال الأعوام 2001 و2002 فقد بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع فيه 36.5% و43.3% على التوالي.